

إشكالية المصطلح بين الرّمخشريّ وأبي حيان الأندلسيّ - الفاء الفصيحة أنموذجاً -

م.د. عصام عدنان رحيم الياسريّ

كلية التربية / جامعة القادسية

esaam.adnaan@qu.edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٠/٥/١٥

تاريخ القبول : ٢٠٢٠/٦/٢٥

المُلخَصُ

يتناول البحث دراسة مصطلح الفاء الفصيحة الذي لم يكن كثير الشبوع و التداول ليُكشَفَ عنه ، ليكون في متناول أيدي الباحثين ، وكذلك يتعرّض الباحث لدراسته في بنيته التركيبية داخل الجملة التي كان الرّمخشريّ مشترطاً وقوعه فيها ، و من ثَمَّ التوثقُ من صحّة وقوعه في كل تركيبٍ شرطيّ ارتبطت الفاء به ، أو أنّ به حاجة إلى توجيهه توجيهاً آخر يتفق مع طبيعة التركيب النحوي الذي يرد فيه داخل التراكيب النحوية ، معطوفاً على ذلك ما أثير حوله من مواقف متباينة لأبي حيان الأندلسيّ بإزاء ما ذهب إليه الرّمخشريّ .

الكلمات المفتاحية :

الفاء الفصيحة ، الشرط ، حذف الشرط ، التقدير ، أداة الشرط .

**The problematic of the term between Zamakhshari and Abu Hayyan Al-Andalusia –
Fulfillment is a model–**

-

Dr. Esaam Adnaan Raheem Alyasri
College of Education / University of Al-Qadisiyah
esaam.adnaan@qu.edu.iq

Date received: 15/5/2020

Acceptance date: 25/6/2020

Abstract

The research deals with the study of the term eloquent fulfillment, which was not widely used and deliberated to be revealed, so it becomes accessible to researchers, as well as its study of its syntactic structure within the sentence that Al-Zamakhshari was required to occur in, and then ascertain the correctness of its occurrence in every conditional syntax associated with fulfillment. With it, or that it needs to be directed another direction appropriate to what is contained within the grammatical structures, sympathetic to that of what has been raised around him from the different positions of Abu Hayyan Al-Andalusi about what Al-Zamakhshari went to.

Keywords: Fulfill eloquent, Condition, Delete Condition, Estimate, Condition tool.

المُقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، وأسأله الصلّاة التّامة على نبيه الأكرم محمد صلّى الله عليه ، وعلى آله وصحبه الميامين أجمعين

و بعد ...

أقول : إنّ مصطلح الفاء الفصيحة مصطلحٌ لم يكن مشهوراً في استعمال النّحويين كثيراً ؛ ولَمّا يزل كذلك ويمكن أن يتداخل بينه وبين كثير من أنواع الفاء الأخرى ، ولاسيما الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وقد يُظنُّ هنا أنّي قد أقتربت ممّا تناولته أيدي الباحثين ممّن تعرضوا لدراسة الفاء بوصفها حرفاً أحاديّاً ، أو بوصفها حرف عطفٍ ضمن التركيب النحوي ، ولكنّ القصد هو أنّ أقف على المصطلح و تأصيله ، والوقوف على ما ذهب إليه الزمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ) ، ومواقف أبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ) المتباينة ممّا ذهب إليه جار الله ، فاستقر في ذهني أنّ أخوض في ذلك ، حتى استوى عنوانه : (إشكالية المصطلح بين الزمخشريّ و أبي حيّان الأندلسيّ الفاء الفصيحة أنموذجاً) ، وقد توزّع على مقدمة ، ومبحثين وسمتُ أولهما بـ (الفاء الفصيحة و إشكالية المصطلح) ناقشتُ فيه أمر المصطلح وما يدور في فلكه ، و أشهر الأنواع التي قد تتداخل معه ، وعرضتُ ضمناً الوظيفة النحوية التي تؤديها كل واحدة منها ، أمّا المبحث الثاني فكان يناقش (موارد الفاء الفصيحة بين الزمخشريّ و أبي حيّان الأندلسيّ) ، وشغفتُ ذلك كلّه بخاتمة احتوت على أهم النتائج التي توصلتُ إليها ، و أذكر هنا أنّ الزمخشريّ قد سمّى الفاء فصيحة في موضعين من المواضع التي جعلها فصيحة التي اشترط أن تقع في جملة شرط حذِفَ منها الفعل و الأداة معاً ، وجعل كلّ فاء ينطبق عليها حدّه فصيحةً و إنّ لم يُسمّها جريباً على ما ذكره . . . وأشير إلى أنّي اتكأتُ من أجل إنجاز هذا البحث ، والانتهاء إلى أدق النتائج المتوخاة و المرجو الوصول إليها على أهم مصادر التراث من مظان النّحو ، و اللغة ككتاب سيبويه ، و المقتضب للمبرد ، و اللمع لابن جني وغيرها ، راجياً في كلّ ذلك من أنّ أكون قد وُفِّتُ إلى نتائج دقيقة.

و الله وليُّ التّوفيق

المبحث الأول : الفاء الفصيحة و إشكالية المصطلح .

أولاً : تأصيل المصطلح .

لا تكاد تخرج دلالة (فَصَحَ) ومشتقاتها في معجمات اللغة عن دلالة الإبانة ، والإيضاح ، والظهور ، فالإفصاح السمة الغالبة على دلالة هذا الجذر ، و هي العنصر المهيمن على سائر معانيه الأخرى ، فقد ذكر لنا الخليل (ت ١٧٥ هـ) أن الفصيحة هو المعرب المبين^(١) ، وأحسب أن دلالاته تتعلق بإيضاح كل شيء كان خافياً مبهماً ثم وضح بعد ذلك ، و يقودنا إلى ذلك أن كل ما ذكر من معانٍ لـ (أفصح) ، فيها ما يدل على خلوص شيء ونقائه من الشوب ، و كذلك اللسان الفصيحة الطليق ، والكلام الفصيحة هو العربي .^(٢)

ولما تتبعت ظهور المصطلح بان لي أن أول من أطلق هذه تسمية على (الفاء الفصيحة) هو الزمخشري ، وعلّة تسميتها أنها تُفصح عن المحذوف^(٣) ، وعلى أية حال فهي التي تكون جواباً لشرط مقدر مع الأداة^(٤) ، وهي عند الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) الفاء : " ... التي يُحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سبباً للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط ... " ^(٥) ، أما اصطلاحاً فهي : " ... التي تُفصح عن المحذوف ، فتقع في جواب شرطٍ مقدرٍ " ^(٦) ، ولا نجد من سبق الزمخشري في الحديث عن هذه الفاء.

و قد يفهم أن الرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ) حينما ذكر الفاء السببية من حيث الوظيفة وتضمنها في جملة الشرط أنه اقترب مما ذكره الزمخشري في حدها ، إذ يقول : " ... والتي لغير العطف أيضاً لا تخلو من معنى الترتيب ، وهي التي تُسمى فاء السببية و تختص بالجملة ، وتختص بما هو جزاء مع تقدّم كلمة الشرط ، نحو : (إن لقيته فأكرمه) ، و (من جاء فأعطه) ... وتعريفه بأن يصلح تقدير (إذا) قبل الفاء ... " ^(٧) ، والذي يفهم من النص أنها تكون في تركيب شرطي و تحمل الفاء فيه معنى السببية و يقترب ما ذهب إليه الرضي في وصف هذه الفاء ببعض ما اشترطه الزمخشري فيها و هو وقوعها في تركيب الشرط وبيانها في عدم عده وقوعها في جواب شرط محذوف (مقدر) ، وأعتقد أنه لم يسبقه أحد إلى تسميتها بـ (الفصيحة) ، فلم يقف سيويه (ت ١٨٠ هـ) ، ولا الفراء^(٨) (ت ٢٠٧ هـ) ، و لا المبرد (ت ٢٨٥ هـ) و لا غيرهم من النحويين عليها حتى جاء الزمخشري ليجعل التسمية مخصوصة بكل فاء وقعت في جملة شرط حذفت جوابه و الأداة سوية ، و نجده قد ذهب إلى أبعد من ذلك بعدد الحذف الواقع في جملة الفاء من أحاسن الحذوف .^(٩)

ولما كان الزمخشري أول من وضع لهذه الفاء تعريفاً ، فيمكن جعله متكافئاً نستند إليه في التفريق بينها ، و بين ما اختلط بها من أخواتها من الفاء من حيث الوظيفة النحوية ، وهو ما سننتفع به في ما يخص دلالة المحذوف وما عمل النحويون على تقديره في الجملة التي ارتبطت الفاء الفصيحة بها ، وسأعمد إلى الوقوف عليه بشكل يتناسب وطبيعة البحث في موضعه .

ولكي نستبين حدود تعريفها عند من سماها فصيحةً نقف على ما ذكره الزمخشري و غيره من العلماء الذين تناولوها ، وقد أورد هذه الفاء للمرة الأولى في قوله تعالى : ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾^(٩) ، فذهب إلى عدها فاء فصيحة ، فقال : " وهي على هذه فاء فصيحة لا تقع إلا في كلامٍ بليغ " ^(١٠) ، إذا سلمنا بحدّ الزمخشري لها ، و ثبتت تسميتها عنده صارت نوعاً آخر من أنواع الفاءات التي كثر استعمالها في النحو .

وبناءً على تعددها سأعمد إلى الوقوف عليها موازناً بها بعض أخواتها اللواتي هُنَّ على شكل واحد إلا أنَّهنَّ يختلفنَّ من حيث الدلالة والوظيفة النحوية ، و لتوظيف ذلك منهجياً سأطرح سؤالاً مفاده ما الفرق بينها، و بين الفاء التي تقع في جملة جواب الشرط ، أو بينها وبين فاء العطف ^(١١) ؟ و جواباً على السؤال نجد أنَّ ثمةً تداخل بين هذه الفاءات من حيث الوظيفة ، أو لنقل إنه قد يحصل اللبس بين هذه الفاءات ، و لربَّما قد يُشكل على الدراسين أمرها ، فإذا نظرنا في جملة الفاء الفصيحة والفاء التي تقع في جملة جواب الشرط نجدهما يقعان في جملة شرطية ، غير أنَّ الفارق بينهما بحسب رأي الزمخشري هو وجوب أنَّ تكون الفصيحة في جملة شرط حذف فعله وأداته ، أمَّا التي تقع في جواب الشرط فمن شروطها أنَّها تقتزن وجوباً بجواب الشرط إذا لم يكن جواب الشرط فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً ، أو لم تكن جملة الصلَّة مصدرّة بـ (إذا ، أو إذن) ، و علّة اختيارها عند النحويين أنها يؤتى بها لإتباع الشيء بالشيء ، و لتعقيبه بها ؛ لأنَّها لا تكون في ابتداء الكلام ، كقولنا : " إنَّ تَأْتِنَا فَأَنَا صَاحِبُكَ " فـ (الصحة) لا تكون إلا بعد الإتيان وهي لاحقة بها ، و لا يمكن تقديم الفاء في (فأنا) لتتصدَّر الكلام ؛ لأنَّها تكون مُبتدأةً مطلقاً. ^(١٢)

وما أود ذكره في هذا المقام هو أنَّ مصطلحَ الفاءِ الفصيحةِ متأتٌّ ممَّا فهمه الزمخشريُّ أو قُلَّ : ممَّا تبنَّاه من حذف و تقدير في جملة الشرط التي افترض فيها الحذف ، فقد أخذَ بنظر الاعتبار ما يدل عليه المحذوف من الإظهار والإبانة في الجملة المتضمنة للشرط ، و لكنِّي أجدُ في كشفها - أقصد الفصيحة - شيئاً من التكلُّف ؛ إذ من الممكن أن يحذف ركنٌ واحد من أركان جملة الشرط مع وجود القرينة على ما حذُف ، وقد اشترط النحويون لحذف أداة الشرط و فعله أن يتقدما طلب بلفظ الشرط ومعناه ، أو أن يكتفى بمعناه دون لفظه ^(١٣) ، و لا يتحقق ذلك كثيراً في الاستعمال اللُّغوي .

وأنتهي إلى أنَّ الزمخشريُّ أول من وضع هذا المصطلح النحوي أخذاً بعين الاعتبار ما تكشف عنه هذه الفاء من دلالة المحذوف، و ما أقامه على محذوفها من تأوُّل للمعنى في الآيات التي ذكر أنَّ فاءها فاءٌ فصيحةٌ مع تباين منهجه في الوقوف عليها والتعاطي مع دلالتها و تقدير المحذوف من جملتها ، و قد كنت أحسب أنَّ للجانب العقدي أثراً في تبيينه المصطلح و تقدير المحذوف ودلالته ، غير أنَّي لمَّا تتبعْتُ ما يتعلَّق بمذهبه الاعتزالي لم أجد ما يشير إلى ذلك من قريب أو من بعيد ^(١٤) .

ثانياً : بين الفاء الفصيحة و الفاءات الأخرى . الوظيفة و الفروق .

الفاءُ من حيث الشكل لا تتعدى كونها حرفاً أحادياً إلا أنَّ لها وظائف متعددة متباينة بحسب الجملة التي ترد فيها، و قد ذكر لها النحاة أنواعاً مختلفة تؤدي كل واحدة من هذه الأنواع وظيفة تختلف عن غيرها ، ولكلِّ شرائطه التي اشترطها له ، و سأعرض فيما يأتي بإيجازٍ شديدٍ لأنواع الفاء ووظيفة كل منها ، و قد ذكر النحويون ثلاث وظائف رئيسة تؤديها الفاء ، هي : العطف ، و الجواب ، و أنَّ تأتي زائدة كذلك ^(١٥) ، و توجب في العطف تشريك الثاني في الأول فيكون الأمر بينهما قريب ، و مذهب سيبويه أنها تضمَّ الشيء إلى الشيء فينساق بعضه في أثر بعض ^(١٦) ، ويشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه حكماً وإعراباً ^(١٧) ، و ذكر النحويون نوعاً آخر منها هو أنَّ تكون الفاء زائدة للتوكيد في خبر كل شيءٍ يحتاج إلى صلة ، كقولنا : (مَنْ يَقومُ فَلهُ دَرهم) ، و عدوها كذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ المَوْتَ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ ثُمَّ تُردُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجمعة : ٨] ، فالفاء في قوله : (فَإِنَّهُ) زائدة لتوكيد المعنى ^(١٨) ، و نقل الهرويُّ (ت ٤١٥ هـ) عن بعض النحويين أنَّهم يزيدونها توكيداً في مواضع لا تحتاج إلى صلة ^(١٩) ، و من ذلك قول حاتم الطائي : ^(٢٠)

وَ حَتَّى تَرَكَتُ الْعَائِدَاتِ يَعْذُنُهُ
يَقُلْنَ : فَلَا ، وَ قُلْتُ لَهُ : اْبْعِدْ

فلو حذف الفاء من قوله : (فلا) لبقى المعنى صحيحا كذلك .

ومن خلال ما ذكره النحاة نجد أن وظائف الفاء التي تؤديها داخل الجمل مهما تعدد ذكرها لا تخرج عما تقدم من وظائفها ، و لسنا بحاجة إلى عرض كل ما يتعلّق من وظائف ، وأرى أنّ الحاجة تدفع بنا إلى التعرف على أهم أنواعها التي قد تختلط أو تتداخل مع الفصيحة ؛ لذلك سأذكر أهم أنواع الفاء على نحو الإيجاز ، مكتفياً بذكر أهم أنواعها بحسب الآتي :

١- الفاء الاستثنائية^(٢١)، وهي التي تقع في جملة مستقلة عما قبلها ، فتكون آنذاك في كلام جديد^(٢٢) ، ومنها قوله تعالى : ﴿ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون : ٩٢] ، وهذا ما ذهب إليه الفراء^(٢٣) ، و قد تستأنف العرب بالفاء كما تستأنف بالواو .

٢- فاء التعليل ، و تربط هذه الفاء جملة مسببة لكلام واقع قبلها^(٢٤) ، أو قل : هي مرتبطة بجملة تعدّ نتيجة للجملة السابقة لها ، كقولنا : (عليك بالصدق فإنه منجاة من الشرور) .

٣- فاء الجزاء / أو الرابطة ، وسميت كذلك بـ (فاء العماد)^(٢٥) ، وهي التي تقع في جواب شرط سواء وقعت في جملة اسمية أم فعلية على اختلاف نوع فعلها جامداً كان أم متصرفاً^(٢٦) ، و مثلها قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ﴾ [النمل : ٨٩] ، وتدخل هذه الفاء في الجمل الشرطية وترتبط بجواب الشرط ، وذهب بعض المحدثين إلى سبب تسميتها بـ (الرابطة) أنّها تكون رابطة لجواب الشرط إذا لم تصلح جملة جواب الشرط أن تقع شرطاً^(٢٧) ، و بحسب ما ذهب إليه الزمخشري فإنّ ثمة فرقا بينها وبين التي سماها بـ (الفصيحة) ، و لا أحسب أنّ الفرق واضح ، أو لنقل : إنّ استعمال المصطلحين ينطبق تماما على ما اشترطه النحويون في الفاء التي تقع جواباً للشرط ، وأعتقد أنّ لا فرق بينهما من حيث التركيب النحوي .

٤- الفاء العاطفة ، أو فاء النسق^(٢٨) ، و تكون حرفاً للعطف وتدل على أحد ثلاثة معان : أ- الترتيب ، ب- التعقيب ، ج- السببية^(٢٩) ، و الحق أنّي لست معنياً بكثرة تفصيلاتها ، و أكتفي بما ذكرته طلباً للإيجاز .

وما تقدم أشهر أنواع الفاء في النحو العربي ، و لا نعدم ذكر أنواع أخرى لها و هي موضع خلاف ، فقد زاد ابن شقير (ت ٣١٧ هـ) عليها الفاء التي تقع جواباً للأشياء الستة^(٣٠) ، وأضاف لها نوعاً آخر هو الفاء التي بمعنى (إلى) ، و فاء السنخ وهي الفاء التي تكون من أصل الكلمة كالفاء في (فرقد ، وفتق)^(٣١) ، ووافق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) في عدّ الفاء الواقعة في جواب الطلب نوعاً من أنواع الفاءات وجعلها ناصبة للجواب^(٣٢) ، وجعل علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ) أنواع الفاء عشرة^(٣٣) ، وهي عند التحقيق لا تتعدى عن كونها متفرعة من بعضها .

ويلزمنا التعرف على مواقف النحويين من الوظيفة التي تؤديها الفاء في التركيب الشرطي حتى نتلمس الفرق بين الفاء الواقعة في جواب الشرط و الفاء التي سماها الزمخشري بالفصيحة ، فقد ذهب سيبويه إلى وجوب ربط جواب الشرط بالفاء ، و لا ينوب عنها الواو و لا ثم ، يقول : " و أمّا الجوابُ بالفاء ، فقولك : (إن تأتني فأنا صاحبك) ، و لا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ، و لا بئم... " ^(٣٤) ، و ذهب بعض النحاة إلى أنّ الفاء الداخلة في تركيب جواب الشرط لا تكون إلا فاء السبب^(٣٥) ، و أشار الدكتور علي أبو المكارم إلى أنّ التركيب الشرطي يربط بها ظاهرة أو مقدرة .^(٣٦)

فاءً فصيحاً أم رابطةً لجواب الشرط .

قد تختلط الفاء بصورتها التي ذكر الزمخشري أنها تكون فيها فصيحةً بغيرها من أنواع الفاءات الأخرى ، و بحسب ما أرى فإن أكثر ما تختلط به منها الفاء الواقعة في جواب شرط ، ويُعزى ما أراه أنّهما تردان في جملة شرط غير أنّ الفصيحة - عند الزمخشري - قائمة على الحذف ، وهي في رأيه تفصح عن ذلك المحذوف الذي امتنع وقوعه عند كثير من النحويين ، و قيده بعضهم بقيود منها أنه لا يجوز حذف أداة الشرط إلا إذا كانت (إن) ، فلم يُجزِ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) الحذف مع غير (إن) من أدوات (٣٧) ، وجعل ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الحذف الواقع في جملة الشرط مطرداً بعد الطلب في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، و قد جاز حذف الشرط - الأداة وفعل الشرط - لأنها في نظر ابن هشام وقعت للطلب في قوله : (قُل) ، وأضاف الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) أنّ حذفها جائز على قلة في غير الطلب (٣٨) ، وإمّا خصّ النحاة حذفها في التركيب الشرطي بـ (إن) ؛ لأنها أم الباب ويبدو أنّ الحذف لم يقع إلا معها (٣٩) ، و خلاصة القول إنّ ما عليه أكثر النحويين من أنه لا يجوز حذف الشرط ما لم تكن أداته (إن) ، و لم يُجزِ الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) الحذف وإن كانت أداة الشرط (إن) قياساً على عدم جواز حذف الجوازم ، وحروف الجر (٤٠) ، و أردتُ ممّا ذكرته هنا أنّ الخلط واقع بين الفاء الفصيحة وبين التي تقع في جواب الشرط من جهة ، و من جهة أخرى لا يكون الحذف من جملة الشرط بحسب ما يرى من دون ضابط ، أو معيار يحكم الحذف و على أساسه يُقدّر المحذوف ، و لا يصح أنّ يتكفّف الحذف من الجملة كما لا يصحّ التّعسف في تأويله و تقديره .

وربّما انكشف لنا تسمية الفاء وتحديد نوعها في جملة الشرط إذا تعرّفنا على ما ذكره النحاة عن الحال التي تدخل فيها الفاء في جملة الشرط ؛ إذ يجب دخولها عندهم في مواضع ، ويمتنع في أخرى ، و يجوز دخولها في الجملة الشرطية ، فتجب الفاء في كل موضع لا يصلح فيه الجواب أنّ يقع شرطاً (٤١) ، وذلك إن كان الجواب جملةً اسميةً ، أو فعليةً فعلها جامد ، أو كان فعلها غير ماضي المعنى ، و ألّا يكون مقروناً بـ (قد) ، وأن لا يكون طلباً ، و لا يكون كذلك مقروناً بـ (سوف) ، و ألا يكون مقروناً بالنفي بغير (لا ، و لم) (٤٢) ، و إمّا اختيرت الفاء دون غيرها من الحروف لترتبط الشرط بجزائه لما فيها من معنى السببية و لمناسبتها للجزاء معنى ؛ لأنّ معناها التعقيب بلا فصلٍ بينهما كما أنّ الجزاء يتعقب على الشرط (٤٣) ، و خلا هذه الشروط يجوز ربط الجزاء بالشرط بالفاء .

وتأسيساً على ما وضعه النحاة للفاء الرابطة لجواب الشرط ننطلق إلى تلمس الفرق بينها ، وبين الفاء الفصيحة التي ذكرها الزمخشري - إن وجد الفرق - ولناخذ مثلاً لبيان الفرق بينهما أو أنّهما شيء واحد مع اختلاف المصطلح وتباينه ، فقد ذهب الزمخشري إلى عدّ (الفاءات) الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَرِّكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَرِّكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة : ٥٤] ، فالفاء الأولى في قوله : (فتوبوا) للتسبب لا غير ؛ لأنّ الظلم سبب التوبة ، وجعل الفاء التي في (فاقتلوا) للتعقيب والمعنى كما يراه : فاعزموا على التوبة فاقتلوا أنفسكم ، و جعل المعنى في الثالثة من قوله : (فتاب) متردّد بين أمرين - معنيين - فهي إمّا أنّ تكون متعلقة بمحذوف هو الشرط من قول موسى (عليه السلام) ، فتتعلّق فيما يذكر بشرط محذوف ، فكأنّه قال : (فإن فعلتم فقد تاب عليكم) ، وإمّا أنّ يكون على سبيل الخطاب من الله ، فيكون تقديره : ففعلتم ما أمركم به موسى فتاب عليكم بارئكم (٤٤) ، وممّا ذكره لأنواع الفاء الواردة في النص نجد أنّه قد صنّفها بلحاظ ما تدلّ عليه ،

وما يهنا هو أنه قد جعل فاء (فتاب) مترددة بين أمرين يفصل بينهما المعنى ، ولم يرجح أحدهما لتكون الفاء فصيحةً أو غيرها فضلاً عن توصيفه الفاعين الأخيرين بأنهما للسبب ، و للتّعقيب وهذا ما ذكره النّحاة من أنّ الفاء التي تربط الجزاء لا تخلو من هاتين الداليتين ، و لعلّه أقام مصطلحه بناءً على ما كان يذهب إليه من تأوّل للمعنى ، غير أنّ ما يؤخذ عليه هو أنّه متردد في تحديد دلالة المحذوف ؛ ليكون المصطلح ثابتاً لا أن يبقى متأرجحاً كحال الآن .

وكثيراً ما تردد الزمخشري في جعل الفاء التي يعدها فصيحةً بين معنيين ، أو أكثر فهذا هو قد جعل الفاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة : ٦٠] ، يقول : "... (فانفجرت) الفاء متعلقة بمحذوف ، أي فضرب فانفجرت ، أو فإن ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى : (فتاب عليكم) ، وهي على هذا فاءً فصيحةً لا تقع إلّا في كلامٍ بليغٍ ... " (٤٥) ، و يبين الزمخشري الفاء الفصيحة أنّها لا تقع إلّا في الكلام البليغ ، و لعلّه يعدّ الحذف والإيجاز موطنَ البلاغة ، ومن خلال محتوى النصّ الكريم نجد أنّ تركيبه النحوي قائم على فعل الأمر (اضرب) للمخاطب الذي هو موسى (عليه السلام) ، و لعلّ الفاء الواردة في تركيب جملته تكون الفاء الواقعة في جواب الطلب ، وهي إلى تأوّل الشرط المحذوف أبعد منها إلى كونها واقعةً في جواب الطلب (الأمر) ، و يعزّز ما أذهب إليه تردد الزمخشري نفسه في عدّ الفاء واقعةً جواباً لشرط محذوف ؛ إذ لم يحسم أمرها بين المعنيين و لم يُفَوِّ أحدَ المعنيين ، فيتأكد لنا افتراق هذه الفاء عن الفاء التي تقع في مجازاة الشرط ، و ينقطع بذلك الشكّ بينهما ، و يكون لنا حدّ يفصل بينهما ؛ كي لا يقع اللبسُ بين الفصيحة ، و التي تربط بين جملة الشرط وجوابه ، أو التي ترد في سياق الطلب .

المبحث الثاني : موارد الفاء الفصيحة بين الزمخشريّ وأبي حيان الأندلسيّ .

سبق الكلامُ على أنّ الزمخشري لم يسبق إلى تسمية الفاء الفصيحة وقيد ذلك في جملتها بحذف الشرط كاملاً ، وهو معارضٌ بما ذهب إليه النحويون ؛ إذ منعوا الاستغناء عن الشرط كلّه ولا يجوز حذف ركن من أركانه إلّا بقريئة دالة عليه ، ونجد في المدونة النحوية ما يشير إلى حذف فعل الشرط وحده إذا كان منفياً بـ (لا) و يلزم بقاء حرف النفي ، ويستعان بالقرينة على المحذوف (٤٦) ، وأشار السيوطي (ت ٩١١هـ) إلى مثل ذلك (٤٧) وعمامة النحويين كذلك على أنّ الكثير الدائر ممّا يحذف من جملة الشرط هو فعل الشرط إن كانت الأداة (إن) ، ونقل عن ابن مالك أنّ الاستغناء عن الشرط وحده أقل من الاستغناء عن الجواب. (٤٨)

وأقول هنا مع أنّ جمهور النّحاة ذهبوا إلى تقليل المستغنى عنه من حذف الشرط (الفعل والأداة) ، والإبقاء على الجواب مقترنا بالفاء نجد الزمخشريّ قد جعله كذلك و سمّى الفاء الواقعة في الجواب فصيحةً ، و لم يكن له سبيلاً في ذلك غير فهمه و تأويله ، واحتماله لمعنى المحذوف الذي كان أداة الشرط وفعله فيما يراه ؛ ولذلك رأى أنّ الفاء الفصيحة قد تحقق وقوعها في شرط محذوف ، غير أنّنا نجد الزركشي (ت ٧٩٤هـ) قد أطلق تسمية الفصيحة على الفاء التي تعطف على الجواب المحذوف ، يقول : " ومن حذف جواب الفعل : ﴿ فقلنا اذهبوا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميراً ﴾ (٤٩) ، تقديره : فذهبوا إليهم فكذبوهم ، فدمرناهم ، والفاء العاطفة على الجواب المحذوف هي المُسمّاة عندهم بالفاء الفصيحة " (٥٠) ، وقريبٌ من هذا المعنى ما ذكره أبو البقاء الكفويّ (ت ١٠٩٤ هـ) هي " التي يحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سبباً للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط " (٥١) ، الواضح أنّ لا بدّ من وجود محذوف مهما كان نوعه لتصير الفاء فصيحةً كي تُنبئ عن المحذوف وتُفصح عنه.

و قد اشترط الزمخشري أن يكون المحذوف شرطاً ولا يصح أن يقع غيره موقعه ، فذكر لنا في غير موضع مآ جعل فيه الفاء فصيحة أنها مقدرة لشرط محذوف ، إلا أنه أوردتها محتملة بين معانٍ أخرى لأكثر من وجه جعل الشرط المحذوف (المقدر) من بينها ، فتتنوع الفصيحة بتنوع ما تدلّ عليه ، فتارة يكون المحذوف أمراً أو نهياً ، وربما كان شرطاً و يكون أحياناً معطوفاً ، و هي بين كل المحذوف قبلها متنوعة الدلالة بحسب ما يراه الزمخشري أو غيره ، و سأتناول في هذا المبحث بعض ما تأوله الزمخشري للمحذوف في تركيب الشرط بحسب ما يراه في الآيات القرآنية مشفوعاً بما سجله أبو حيان الأندلسي عليه ، ومناقشة ما ذهب إليه محاولاً التّرجيح أو التوفيق بين الموقفين .

و مما ورد من تأويل المحذوف عند الزمخشري ما في قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال : ١٧] ، ذهب إلى أن الفاء في قوله : (فَلَمْ) متعلقة بشرط محذوف ، تقديره : (إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوه)^(٥٢) ، ورد أبو حيان تقدير الزمخشري فذهب إلى أن هذه الفاء لم تكن واقعة في شرط محذوف ، وانتهى إلى أن تقدير الزمخشري لم يكن في محله ، وأخرج دلالة المقدر عن معنى الشرط و عدّ الفاء فيها رابطة بين الجمل ، وأحسب أنه قد أراد بالرابطة الفاء العاطفة ، إذ يقول : " قال الزمخشري : و الفاء جواب شرط محذوف ، تقديره : إن افتخرتم بقتلهم ... وليست الفاء جواب شرط محذوف كما زعم ، وإنما هي للربط بين الجمل "^(٥٣) ، و لعلّ الذي دفع أبي حيان لإبعاد تقدير الشرط هو سياق النص القرآني المتقدم من قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال : ١٢] ، إذ هو بحسب ما ذهب إليه سياق أمر فتكون الدلالة دلالة امتثال للأمر ، وهو ما يقتضي أن تكون الفاء في الآية رابطة (عاطفة) بين الجمل ، والحق أن هذا الرأي فيه من الوجاهة ما يقرب إلى القبول من وجهتين ، الأولى : عدم تكلف تقدير الشرط المحذوف وما يتبع ذلك من أن تأويل جملة الشرط هنا ، أمّا الثانية فهي عدّ الفاء عاطفة بين الجمل وهو موافق لما ورد في المنظومة النحوية ، وكذلك لكثير من المفسرين .

و قد جعل الزمخشري الفاء في (فانفجرت) فاءً فصيحةً من قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة : ٦٠] ، وكان موضعاً مشكلاً في نظر أبي حيان ، فقد رأى الزمخشري فيها أنها متعلقة بمحذوف ، واحتمل التقدير عنده الشرط الذي قدره بـ : فإن ضرب فقد انفجرت ، ومعنى آخر قدره بـ : فضرب فانفجرت^(٥٤) ، ولم يرتض أبو حيان عدّها فصيحةً ، وذهب إلى أنها عاطفة بين الجمل وصرح بأن العرب لم يثبت عنها إضمار الشرط^(٥٥) ، وأحسب أن أبا حيان قد ذهب بعيداً برأيه حين ذهب إلى أنه لم يثبت عن العرب فقد ذكر النحاة جواز حذف فعل الشرط مع وجود القرينة على المحذوف إذا كانت إن هي أداة الشرط ، وقد أشرت من قبل إلى أن حذف الشرط كله قليل ، و يكثر الاستغناء عن الجواب ، و استدل بعض النحويين بقول محمد بن عبد الله الأحوص^(٥٦) على جواز المسألة مع قلتها في الاستعمال :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍ وَاِلَّا يَعْزِلُ مَقْرَفَكَ الْحَسَامُ

أراد القول : و إنا تطلقها يعز (٥٧) ، و لو ذكر أن العرب لم يكثر في استعمالها حذف أداة الشرط وفعلها ، و الإبقاء على الجواب دليلاً على المستغنى عنه لكان أكثر صواباً .

و ذكر الزمخشري أن الفاء في قوله تعالى : ﴿ قَدَّعَا رَبِّي أَنَّهُ هَوْلَاءِ قَوْمٍ مُّجْرِمُونَ فَاسْرِبْ بِيَعَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُّتَّبَعُونَ ﴾ [سورة الدخان : ٢٢ ، ٢٣] محتملة لمعنيين ، ثانيهما أن تتعلق بمحذوف هو ما يؤهلها لتكون فصيحة ، يقول : " فأسر ...

وفيه وجهان : إضمار القول بعد الفاء ، فقال : (أسر بعبادي) ، وأن يكون جواب شرط محذوف ، كأنه قيل : قل إن كان الأمر كما تقول فأسر بعبادي...^(٥٨) ، والغريب أنه يُكثر من عدّ الفاء التي يرى أنها الفصيحة بين معنيين تحتمل تحقق أحدهما و هذا قد لا يكون موضع استغراب ، أو مثاراً للسؤال بلحاظ ما تبناه مما اشترطه لتكون الفاء الفصيحة فكان الأجدى أن يحدد تسميتها ؛ لئلا ينصرف الذهن إلى غيرها ، وهذا ما دفع أبا حيان من أن يصف الزمخشريّ وصفا فيه شيء من الغرابة ، إذ يقول : " ... وكثيراً ما يُجيز هذا الرجل حذف الشرط و إبقاء جوابه ، و هذا لا يجوز إلا لدليل واضح كأن يتقدّمه الأمر وما أشبهه"^(٥٩) ، فقد باين الأندلسيّ الزمخشريّ في تأويل المحذوف في هذه الآية ، فهي عند أبي حيان (فاتتكم منهم)^(٦٠)، إذ المحذوف في رأيه لا يتعدى كونه صيغة أمر بالفعل (انتقم) لا تقترب من تقدير جملة شرط في تركيب الآية ، و لعلّ ما ذهب إليه أبو حيان أقرب إلى الذهن وكذلك هو أقرب إلى واقع الاستعمال اللغوي ؛ لأنّ تقديره لا يستدعي حضور شرط محذوف فيجهد الفكر من أجل تأويله على عكس تقدير الزمخشري له فضلاً عن جعل ما في الجملة محتملاً لمعنيين لم يرجح أحدها .

و نجد أن أكثر اعتراضات أبي حيان على تقديرات الزمخشريّ للشرط المحذوف آخذة بنحو هذا الاعتراض ، فقد أشكل على تقدير الزمخشري للشرط في قوله تعالى : ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الصافات : ١٨ ، ١٩] ، وعدّه الفاء في قوله : (فإنما) فصيحة ، إذ جعل الزمخشريّ الفاء فيها واقعةً جواباً لشرط مقدر هو (إذا كان ذلك فما هي إلا زجرة واحدة)^(٦١)، و لا يرى الأندلسيّ مسوغاً لتقديره بالشرط ؛ إذ لا موجب لذلك عنده وكذلك لا يجوز الابتداء بالحذف في مثل هذا القول و التركيب^(٦٢) ، وفي رأي أبي حيان وجهة ورجاحة فضلاً عما ذهب إليه من تقدير مناسب للمعنى ، وأعتقد أن الزمخشري قد ابتعد مما أسس له من جانبين ، أحدهما أنه قدر أداة الشرط بـ (إذا) وإجماع النحاة منعقد على أن الشرط لا يجوز حذفه إلا إذا كانت الأداة (إن) ، وهو بهذا قد جانب ما وضع لصحة الحذف ، أما الآخر فهو أنه قد جعل الفاء واقعة في جواب شرط ، و هذا ما أظنه قد خالف به نفسه وأوقعه في تفاوت إذ شرطه أن تتعلق بشرط محذوف^(٦٣) حتى تكون فصيحة عنده لا أن تكون جواباً لشرط محذوف ، و إلا لا فرق بينها و بين الرابطة لجواب الشرط .

ولم يزل أبو حيان منتقداً للزمخشريّ في كل موضع عدّ فيه الفاء فصيحة وقدّر فيه شرطاً محذوفاً على امتداد المواقف التي تابعتها ، غير أنني وجدت تفاوتاً و تبايناً ملموساً فقد مرّ الأندلسيّ الذي كان دائماً على تخطنة الزمخشريّ - إن صح الوصف - في موضعين من المواضع التي قدرّ فيهما الشرط مع عدّ الفاء فصيحة ، ولم يبد رأيه أو ينتقد تأويل المحذوف حتى كأنه لم يكن يتبع الزمخشريّ ليرد عليه ، أو ليخطئه ، فقد ذكر الآراء من دون أي تعليق له على تأويل الشرط المقدر عند الزمخشريّ ، ونجد ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٤] ، فقد قدرّ الشرط بـ " إن صدّ الذين مرضت قلوبهم و ضعفت نيّاتهم عن القتال فليقاتل الثابتون المخلصون "^(٦٤) ، فالفاء فصيحة بحسب ما أسس الزمخشريّ لها ، غير أن أبا حيان لم يعقب على هذا الموقف و التقدير ، إذ لم يشر لذلك حتى كأنّ الزمخشري لم يقف عليها ، واكتفى بنقل بعض الآراء^(٦٥)، ولم أقف على سبب مغايرته لما كان دأبه إثباته .

وكذلك فعل في ما جاء به الزمخشري من تأويله شرطاً محذوفاً في قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام : ١١٨] ، وجعل الفاء فصيحةً إذ الشرط - عنده - أخذ بعنق النص في تقديره ذلك بـ " إن كنتم

متحققين بالإيمان فكلوا" (٦٦)، و لقد مرَّ أبو حيان على تقدير الشرط هذا من دون أن يقف عليه كما كان يقف على غيره من تأويلات الزمخشري السابقة ، واكتفى بتفسير النص عرض بعض الآراء بلا تعليق أو نقد للشرط الذي قدره . (٦٧)

وتشدد الغرابة في بعض الآراء والمواقف التي تبناها أبو حيان إذا ما اطلعنا على أنه قدر الشرط في بعض الآيات ووافق على جعل الفاء فصيحةً كما سماها الزمخشري ، وأحسب أن في موقفه هذا مخالفةً لما دأب عليه مع الزمخشري ، و ممَّا جعل فيه الفاء كالتي ذكرها الزمخشري - على حدِّ وصفه - ما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [الأنعام : ١٥٧] ، فالفاء في قوله : (فقد جاءكم) واقعة - عنده - في جواب شرط محذوف كما قدرها الزمخشري ، قال أبو حيان : " والفاء في قوله : (فقد جاءكم) على ما قدره الزمخشري وغيره جواب شرط محذوف ، قال الزمخشري : و المعنى إن صدقتم فيما كنتم تعدون من أنفسكم ﴿ فقد جاءكم بيينة من ربكم ﴾ فحذف الشرط ، وهو من أحسن الحذوف" (٦٨) ، والأمر اللافت أنه أقرَّ على غير ما سلكه من قبل أن الفاء على ما نحو ما يراها الزمخشري ، بل قد نقل لنا تقديره ووصفه لحذف الشرط في الآية وعدّه من أحسن من دون أن نرى له رأياً مخالفاً .

ومثل ذلك ما نقله من تأويل المحذوف في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ ﴾ [النساء : ١٥٣] ، فالفاء في (فقد سألوا) عند الزمخشري واقعة في جواب شرط محذوف ، تقديره : إن استكبرت ما سألوه منك فقد سألوا موسى (٦٩) ، و لم يخالف أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري و لم يشر إلى ما يثبت عكس ما يراه ، ومن ذلك قوله : " قدروا قبل هذا كلاماً محذوفاً ، فجعله الزمخشري شرطاً هذا جوابه ، و تقديره : إن استكبرت ما سألوه منك فقد سألوا موسى ..." (٧٠) ، وليس ببعيد عن موقفه هذا ما ذكره للفاء وللشرط المحذوف الذي قدره الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ إِيَّا فِيهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصِّيْفِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ [قريش : ٢ ، ٣] ، إذ لم يتعد كونه ناقلاً لما ذهب إليه الزمخشري من عدّ الفاء واقعة جواباً لشرط محذوف وهي التي سماها فاءً فصيحةً (٧١) ، واكتفى فيها بنقل رأي الزمخشري فيها و في جملة الشرط المحذوفة التي تأولها ، ولم يزد على ذلك شيئاً (٧٢) ، والحقيقة أن في موقفه هذا شيئاً من الغرابة .

الخاتمة .

توصلت في هذا البحث إلى جملة من النتائج أوجز أهمها بالآتي :

- ١- إن مصطلح الفاء الفصيحة مصطلح أسس له الزمخشري اعتماداً على ما تُفصِّح عنه تلك الفاء من محذوف ؛ ولذلك سماها بالفاء الفصيحة .
- ٢- لم يكن ما اشترطه الزمخشري لعدّ الفاء فصيحةً دقيقاً ؛ لأنه خالف ما وضعه النحاة لصحة تحقق الاستغناء عن جملة الشرط ، و الإبقاء على الجواب مرتبطاً بالفاء لتكون قرينة الإفصاح عنه .
- ٣- اكنفى بإطلاق تسمية الفصيحة في موضعين فحسب ، وأكثر من قوله واقعة جواب لشرط محذوف قياساً على شرطه الذي وضعه لها ، وقد يُوقَّع ما ذهب إليه في اللبس أو يُحدث الخلط بينها وبين الواقعة جواباً لشرط .

- ٤- وقع الزمخشريُّ كذلك في خط المحذوف - أداة الشرط تحديداً - فقد قدرها بـ (إذا) في غير موضع ، و هذا ممتنع معه الحذف عند النحويين ، و هو بذلك قد يهز ما أسس له فضلاً عن جعله معنى الشرط المقدر بين معنيين في أكثر المواضع ، و لم يرجع دلالة الشرط لتكون الفاء كما سماها .
- ٥- كان الأجدى أن لا يشترط الزمخشريُّ جملة شرط محذوفة حتى يعد الفاء المتعلقة بها فصيحة ، ولو اكتفى بأن تكون واقعةً في سياق يحتوي على الحذف لكان أكثر دقةً من تأويل مما لا حاجة للتأويل فيه في بعض المواضع فضلاً عن أن كثيراً مما قدره من الشرط المحذوف كان متعسفاً فيه .
- ٦- مما يلحظ كذلك تباين موقف أبي حيّان الأندلسيِّ من الفاء التي ذكرها الزمخشريُّ ، و كذلك ما جاءنا به من تأويل الشرط المستغنى عنه ، ما بين نقدٍ للزمخشريِّ وبين نقل لكلامه من دون اعتراض على ما ذكره .

References .

The Holy Quran .

- Mental Attitude in Interpretation: A Study on the Issue of Al-Majaz at Mu'tazilah, Nasr Hamed Abu Zaid, 3rd edition, The Arab Cultural Center - Beirut, 1996.
- Similarities and isotopes in grammar, Jalal al-Din al-Suyuti, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus, 1407 AH - 1987 CE.
- Fairness in matters of disagreement between the visual grammarians and the Kufic, Abu al-Barakat Kamal al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad bin Muhammad bin Sa'id al-Anbari al-Nahwiyya, by Muhammad Muhyid al-Din Abd al-Hamid, (published information d.).
- The pathways were explained to the millennium of Ibn Malik, Abu Muhammad Abdullah Jamal Al-Din Bin Yusuf Ibn Ahmed Bin Abdullah Bin Hisham Al-Ansari Al-Masry, investigation by Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid, 1st edition, House of Relatives - Qom, 1432 AH.
- The sea surrounding the interpretation, Muhammad ibn Yusef, famous for Abu Hayyan, the Andalusian Andalusian, cared for by Sidqi Muhammad Jameel, Dar Al-Fikr, Beirut - Lebanon, 1432 AH - 2010 AD.
- The Proof in the Sciences of the Qur'an, Badr al-Din Muhammad bin Abdullah al-Zarkashi, Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim investigation, Dar al-Turath, Beirut - Lebanon.
- Proximal genie in the letters of meanings, Hassan bin Qasim Al-Muradi, investigation by Fakhr Al-Din Kabawa and Muhammad Nadim Fadel, 1st floor, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1413 AH - 1992 AD.
- A footnote to El-Desouky on the singer El-Labib, Mohamed Ibn Arafa El-Desouky, published by Ibrahim Abdel Ghaffar El-Desouky, Al-Amira Printing House - Egypt, 1301 AH.
- Deletion and appreciation in Arabic grammar, Dr. Ali Abu al-Makarem, 1st floor, Dar Gharib for Printing and Publishing - Egypt, 2007 AD.
- Letters of meanings between the grammar and minutes of jurisprudence, d. Mahmoud Saeed, printed by the Faculty of Arts - Banha, 1988 AD.
- Diwan al-Ahwas, Abdullah bin Muhammad bin Asim bin Thabet Al-Ansari, investigation by Adel Suleiman Jamal, 2nd edition, Al-Khanji Library - Cairo, 1411 AH - 1990 AD.
 - Hatem Al-Tai's Court, Dar Sader, Beirut - Lebanon, 1401 AH - 1981 AD.
- Explanation of Ibn Aqeel, Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqeel Al-Aqili Al-Hamdani, investigation by Muhammed Mohiuddin Abdul-Hamid (D. Print Information).

- Explanation of the statement on clarification, Khalid bin Abdullah Al-Azhari, 1st floor, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1421 AH - 2000 AD.
- Explanation of the detailed, Abu al-Waqqa Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish al-Mawsili, set his margins and presented to him Dr. Emile Badie Ya`qub, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 2011 AD.
- Explanation of the gold nuggets in knowing the words of the Arabs, Jamal Al-Din Abi Muhammad Abdullah Bin Youssef known as Ibn Hisham, taken care of by Muhammad Abu Al-Fadl Ashour, 1st floor, Arab Heritage Revival House, Beirut - Lebanon, 1422 AH - 2001 AD.
- Explanation of Ibn al-Hajib, Radhi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istrabadi, by Dr. Emil Badi` Ya`qub, 2nd Edition, Dar al-Kutub al-Alami, Beirut - Lebanon, 1428AH-2007AD.
- Grammatical ills, Abu al-Hassan Muhammad bin Abdullah al-Warraaq, investigation by Mahmoud Muhammad Mahmoud Nassar, 2nd edition, Dar al-Kutub al-Alami, Beirut - Lebanon, 1429 AH - 2008 AD.
 - Al-Ain, Abu Abdul-Rahman Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, investigation by Dr. Mehdi Makhzoumi and d. Ibrahim Al-Samarrai, Dar Al-Rashid, 1980.
 - Benefits and rules in grammar, Abu al-Qasim Muhammad bin Thabit eighty, King Fahd University - Dhahran, Saudi Arabia.
- The Book of Al-Azhaya in the Science of Letters, Ali Bin Muhammad Al-Nahwi Al-Hirawi Al-Harawi, Publications of the Academy of the Arabic Language - Damascus, 1413 AH - 1993 AD.
- The Book of Letters of Meanings, Abu al-Qasim Abdel-Rahman bin Ishaq Al-Zajaji, investigation by Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala and Dar Al-Amal Foundation, Irbid - Jordan.
- Book Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, investigation Abdul-Salam Muhammad Haroun, 5th edition, Al-Khanji Library - Cairo, 1430 AH - 2009 AD.
- Finding out the facts about the download and the eyes of gossip in the faces of interpretation, Abu al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar al-Zamakhshari al-Khwarizmi, 1st edition, Egypt Library - Cairo, 1431 AH - 2010AD.
 - Colleges Glossary in terms and linguistic differences, Abu Al-Waqqa, Ayoub bin Musa al-Husseini al-Quraimi al-Kafawi, investigation by Dr. Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, 1st edition, House of Relatives - Qom, 1433 AH.
- Luminosity in Arabic, Abu Al-Fath Othman bin Jani, investigation by Hamid Al-Mumin, book world, Beirut - Lebanon, (Dr. T).
- Al-Mahali (Faces of the Monument), Abu Bakr Ahmed bin Al-Hassan bin Shuqair Al-Nahwi Al-Baghdadi, Investigation of Fayez Faris, 1st Edition, Al-Resala and Dar Al-Amal Foundation, Beirut - Lebanon, 1408 AH - 1987 CE.
- The ocean in and around the Arab Voices, Muhammad Al-Antaki, Dar Al-Sharq Al-Arabi - Beirut.
- The meanings of letters, Al-Romani Abu Al-Hassan Ali Bin Isa Al-Romani Al-Nahwi Al-Nahwi, edited by Dr. Abdel-Fattah Ismail Shalabi, 2nd edition, University Student Library - Makkah Al-Mukarramah, 1407 AH - 1986 AD.
- The meanings of the Qur'an, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad al-Farra, investigation by Ahmed Yusef Nagati and Muhammad Ali al-Najjar, 2nd edition, The Egyptian Public Book Authority - Egypt.

- A detailed dictionary of Arabic grammar, Dr. Aziza Fawal Bapti, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1425 AH - 2004 AD.
- A detailed dictionary of poetic grammar, d. Emile Badi 'Yaqoub, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1420 AH - 1999 AD.
 - The adequate dictionary in the tools of Arabic grammar, d. Ali Tawfiq Al-Hamad and Yousef Jamil Al-Zoubi, Dar Al-Amal, Irbid - Jordan, 1993.
 - Mughni al-Labib, on the books of Arabism, Jamal al-Din bin Hisham Al-Ansari, investigation by Dr. Mazen Al Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al Fikr, Beirut - Lebanon, 1432 AH - 2010 AD.
- Grammatical Intentions in Explaining Evidence of Annotations to the Millennium, famous for explaining the Greatest Evidence, Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa al-Aini, Investigation of Ali Muhammad Fakher and two others, 1st edition, Dar Al-Salam, 1431 AH - 2010AD.
- Language Standards, Abu al-Hussein Ahmad bin Faris bin Zakaria, taken care of by Dr. Muhammad Awad Marib and Fatima Muhammad Aslan, Arab Heritage Revival House, Beirut - Lebanon, 1429 AH - 2008 AD.
- Al-Muqtazib, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad, investigation by Muhammad Abd al-Khaliq Adima, Books World, Beirut - Lebanon, 1431 AH - 2010AD.
- Al-Muqarrab, Ali bin Moamen known as Ibn Asfour, investigation by Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawary and Abdullah Al-Jubouri, 1st edition, 1977 AD.
- Encyclopedia of the grammatical term from birth to stability, Dr. John Mirza V, 1st floor, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 2012 AD.
- Hmaea El-Hawaa, Jalal Al-Din Abdul Rahman Bin Abi Bakr Al-Suyuti, Ahmed Shams Al-Din Investigation, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1418 AH - 1998 AD.
 - Exclusivity. Moral probability According to the explanation of Shafia Ibn Al-Hajeb in the annotations printed in the first half of the eighth century AH .
 - <http://qu.edu.iq/journalart/index.php/QJHS/article/view/58>
 - Original statement in the best pronunciation Ahmed Mohammed Al-Marzouqi (was alive in 1281 AH = 1864 AD) Investigation .
 - <http://qu.edu.iq/journalart/index.php/QJHS/article/view/56>

الهوامش :

- ١ ينظر : العين (فصح) : 3 : 121 .
- ٢ ينظر : مقاييس اللغة (فصح) ، ابن فارس : 4 / 506 .
- ٣ ينظر : الكشاف : 1 / 143 .
- ٤ ينظر : المصدر نفسه : 1 / 143 .
- ٥ الكليات : 570 .
- ٦ المعجم المفصل في النحو العربي ، د.عزيزة فوّال : 2 / 748 .
- ٧ شرح كافية ابن الحاجب : 4 / 411 ، 412 .
- ٨ ينظر : الكشاف : 2 / 49 .
- ٩ سورة البقرة ، الآية : 60 .
- ١٠ الكشاف : 1 / 146 .

- ١١ تفيد هذه الفاء ثلاثة أمور ، أولها : الترتيب ، و منه قوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ)) ، سورة الانفطار ، الآيتان : 6 ، 7 ، و ثانيها : التعقيب ، و هو أن يكون كل شيء بحسبه ، مثل قولنا : (أزهرت الأشجار فأثمرت) ، فالأثمار على الشجر تعقب تفتح الأزهار عليها ، وثالثها : السببية ، و يغلب ذلك ورودها في العاطفة جملة أو صفة و فيها تفصيل للاستزادة . ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي : 2 / 746 ، 747 .
- ١٢ ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 63 ، 64 .
- ١٣ ينظر : شرح شذور الذهب ، ابن هشام : 1 / 446 .
- ١٤ للاطلاع ينظر : الاتجاه العقلي في التفسير ، د.نصر حامد أبو زيد .
- ١٥ ينظر : المقتضب ، المبرد : 1 / 10 ، و معاني الحروف ، الرماني : 43 .
- ١٦ ينظر : كتاب سيبويه : 2 / 304 .
- ١٧ ينظر : الجني الداني في حروف المعاني ، المرادي : 61 .
- ١٨ ينظر : الأزهية في علم الحروف ، الهروي : 246 .
- ١٩ ينظر : المصدر نفسه : 246 .
- ٢٠ ينظر : ديوانه : 37 .
- ٢١ ينظر : معاني الحروف : 43 .
- ٢٢ ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي ، د.عزيزة فوال : 2 / 745 .
- ٢٣ ينظر : معاني القرآن : 2 / 241 .
- ٢٤ ينظر : المعجم المفصل في النحو العربي : 2 / 745 .
- ٢٥ ينظر : المحلى ، ابن شقير : 296 ، و موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار ، د. يوحنا ميرزا الخامس : 2 / 764 ، و من خلال ما مثل به ابن شقير يبدو أن الذي قصده ب (الفاء العماد) هي التي تقع جوابا لـ (أما) في مثل قولنا : (أما زيدٌ فخارجٌ) .
- ٢٦ ينظر : المصدر نفسه : 2 / 745 .
- ٢٧ ينظر : المعجم الوافي في أدوات النحو العربي : 218 .
- ٢٨ النسق مصطلح كوفي يراد به العطف ، و فاء النسق يراد بها فاء العطف . و للاستزادة ينظر : اللمع ، ابن جني : 174 ، الفوائد والقواعد ، الثماني : 367 ، و شرح عيون الإعراب ، أبو الحسن المجاشعي : 245 ، و شرح المفصل : 3 / 74 .
- ٢٩ ينظر : المعجم الوافي : 216 و ما بعدها ، و المعجم المفصل في النحو العربي : 2 / 746 و ما بعدها .
- ٣٠ و هي الفاء التي تقع في جملة الطلب التي بها حاجة إلى جواب و تتكون من أحد ما يأتي (الأمر ، و النهي ، و التمني ، و الاستفهام ، و النفي ، و الدعاء) .
- ٣١ ينظر : المحلى (ووجه النصب) : 296 ، 297 ، و موسوعة المصطلح النحوي : 2 / 764 .
- ٣٢ ينظر : حروف المعاني : 39 .
- ٣٣ ينظر : الأزهية في علم الحروف : 241 .
- ٣٤ كتاب سيبويه : 3 / 64 .
- ٣٥ ينظر : علل النحو ، الوراق : 582 ، و همع الهوامع ، السيوطي : 2 / 60 .
- ٣٦ ينظر : الحذف و التقدير في النحو العربي : 275 .
- ٣٧ ينظر : همع الهوامع : 2 / 62 .
- ٣٨ ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : 2 / 353 .
- ٣٩ ينظر : همع الهوامع : 2 / 62 .
- ٤٠ ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 2 / 250 .
- ٤١ ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترأبادي : 4 / 116 ، 117 ، و المحيط ، الأنطكي : 2 / 79 .
- ٤٢ ينظر : شرح التصريح : 2 / 249 .
- ٤٣ ينظر : شرح المفصل : 9 / 2 ، و شرح التصريح : 2 / 250 .
- ٤٤ ينظر : الكشاف : 1 / 143 .
- ٤٥ الكشاف : 1 / 146 .

- ٤٦ ينظر : كتاب سيبويه : 148 / 1 ، و المقتضب ، المبرد : 277 / 2 .
- ٤٧ ينظر : الأشباه و النظائر في النحو : 223 / 4 .
- ٤٨ ينظر : شرح الكافية : 277 / 2 .
- ٤٩ سورة الفرقان ، الآية 36 .
- ٥٠ ينظر : البرهان في علوم القرآن : 182 / 3 .
- ٥١ الكليات : 570 .
- ٥٢ ينظر : الكشاف : 108 / 2 .
- ٥٣ البحر المحيط : 295 / 5 .
- ٥٤ ينظر : الكشاف : 146 / 1 .
- ٥٥ ينظر : البحر المحيط : 339 / 1 .
- ٥٦ ديوانه : 90 .
- ٥٧ ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف (المسألة 10) : 72 / 1 ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام : 215 / 4 ، و مغني اللبيب ، ابن هشام : 647 / 2 ، و المقرب ، ابن عصفور : 276 / 1 ، و شرح ابن عقيل ، ابن عقيل الهمداني : 59 / 2 ، و المقاصد النحوية ، بدر الدين العيني : 435 / 4 ، و المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، د. اميل يعقوب : 848 / 2 .
- ٥٨ الكشاف : 241 / 4 .
- ٥٩ البحر المحيط : 35 / 8 .
- ٦٠ ينظر : المصدر نفسه : 401 / 9 .
- ٦١ ينظر : الكشاف : 37 / 4 .
- ٦٢ ينظر : البحر المحيط : 356 ، 355 7 .
- ٦٣ ينظر : الكشاف : 146 / 1 .
- ٦٤ الكشاف : 476 / 1 .
- ٦٥ ينظر : البحر المحيط : 710 / 3 .
- ٦٦ ينظر : الكشاف : 654 / 1 .
- ٦٧ ينظر : البحر المحيط : 630 / 4 .
- ٦٨ المصدر نفسه : 697 / 4 .
- ٦٩ ينظر : الكشاف : 521 / 1 .
- ٧٠ البحر المحيط : 121 / 4 .
- ٧١ ينظر : الكشاف : 688 / 4 .
- ٧٢ ينظر : البحر المحيط : 548 / 10 .